الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ٥٩
الثلاثاء، ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو ..... (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/35)

تقرير الأمين العام (A/52/581)

رسالة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/52/571)

رسالة من ناميبيا (A/52/704)

مشاريع قرارات (A/52/L.49 و L.50 و L.51 و L.52 و L.53)

السيد دي سيلفا (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتقديم شكر وفد سري لانكا للسفير إبراكا ممثل السنغال، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه الافتتاحي عن تقرير اللجنة (A/52/571). ونود أن نعرب عن تقديرنا للعمل القيم الذي أنجزته اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض.

وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء على السنة الماضية، فمن بين الأحداث الهامة كان توقيع البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار الإسرائيلي في الخليل في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وكان ذلك تطورا إيجابيا حيث تم انتقال ٨٠ في المائة من المدينة إلى السلطة الفلسطينية. بيد أن التوقعات والآمال بأن يسفر ذلك عن حلول عهد أفضل بالنسبة للفلسطينيين لم تتحقق. بل على العكس، اكتست الحالة طابعا حالكا، وأخذت رياح اليأس الباردة تعصف من جديد. فشروع إسرائيل في بناء مستوطنة في جبل أو غنيم المسمى هارحوما في جنوب القدس الشرقية قد تسبب في توترات جديدة، وصعد الإحساس بالأزمة وعوق عملية السلام التي عُلقت عليها آمال عديدة.

وإذ ينبغي شجب عمليات التفجير الإرهابية في إسرائيل، والتي لا يمكن التغاضي عنها، لأنها تضاعف من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

سوء الحالة، يجب أيضا الاعتراف بأن إسرائيل لا يمكنها أن تتنصل عن قسطها من اللوم، لأن مثل هذه الأعمال اليائسة لا بد أن تكون متوقعة عندما يتزايد القمع وتتحطم الآمال. وهذه الأحداث المؤسفة ربما كان ممكنا تفاديها لو أن إسرائيل أعارت اهتماما إلى تعبيرات المجتمع الدولي عن قلقه العميق، كما ظهر في القرارات المتكررة للجمعية العامة. وأعمال إسرائيل تكشف عن إصرارها على تنفيذ سياساتها، بغض النظر عن التحذيرات، وعلى نحو انفرادي، منتهكة جميع مبادئ القانون الدولي التي تنظم سلوك السلطة القائمة بالاحتلال. وتدل هذه الأعمال أيضا على عدم الرغبة في الوفاء بالاتفاقات التي دخلت إسرائيل طرفا فيها، وتظهر اصرارا على تغيير الوضع والطابع الديموغرافي للقدس.

ويرى أكثرية أعضاء المجتمع الدولي أن التسوية السلمية لقضية فلسطين بالغة الأهمية بالنسبة لمسألة السلام الأعم في الشرق الأوسط. والأمم المتحدة كانت مسؤولة في المقام الأول عن إنشاء دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، وعينت في تلك المناسبة حدود إسرائيل. وما تبقى من الأرض المجاورة الخاضعة للانتداب البريطاني آنذاك وقع بداهة في ما قصد منه أن يكون دولة فلسطين العربية. ومن الواضح أن احتلال اسرائيل لهذه الأرض في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ كان أمرا غير قانوني، واستمرار احتلالها لها يشكل خرقا للميثاق. وقد تم تأكيد طبيعته غير القانونية في قرارات متتالية للأمم المتحدة. وبالتالي يقع على الأمم المتحدة واجب أخلاقي هو ضمان استعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف. ووفدي لا يوافق على الرأي القائل بأن الأمم المتحدة ليست المنتدى الأفضل لحل هذا النزاع، بالرغم من أنه يرحب بكل مجهود من أي جهة كانت لتحقيق نهاية سلمية لهذا الصراع.

ونحن نعترف بالعمل القيم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في سعيها لحماية وتعزيز هذه الحقوق. ونقدر أيضا العمل الإنساني الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين. ونقدر المساعدة المقدمة في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية لتوطيد السلام.

ويعتقد وفدي أن من العناصر الضرورية للنجاح في تحقيق أهداف عملية السلام أن تلتزم إسرائيل بالمبادئ الأساسية الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وبالمبدأ الأساسي المتمثل في الأرض مقابل السلام. ويجب على إسرائيل أن تكمل سحب قواتها من المنطقتين باء وجيم في الضفة الغربية المحتلة. ونحن نؤكد مجددا دعمنا لعملية السلام التي هي الآن للأسف في حالة خمود جامد تشبه إلى حد كبير حالة الجسد الميت المتيبس. ونحن ندعو جميع الأطراف المعنية للمساعدة في إعادة الحياة والنشاط إلى هذه العملية لصالح الشرق الأوسط بأسره.

ولا جدوى من مجرد الكلام المعسول عن اتفاق السلام، مع السعي المنتظم إلى إزالة فعاليته بخلق ظروف على أرض الواقع تناقض أسس السلام، لأنها تجعل التسوية النهائية حلما آخذا في الانحسار. ووفدي يناشد ضمير جميع أعضاء هذه الجمعية ليتخذوا إجراء ذا معنى لتخليص الشعب الفلسطيني من معاناته - وهي معاناة فوق طاقة البشر، وقد استمرت أطول كثيرا مما يجب.

السيد حشاني (تونس): في بداية كلمتي أريد أن أنوه باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وخاصة برئيس اللجنة السيد إبراكا، للعمل القيم الذي تضطلع به من أجل مؤازرة الشعب الفلسطيني ومعاضدة صموده وتضحياته.

تعود الجمعية العامة في موعدها السنوي للنظر في قضية فلسطين كما فعلت لعقود عديدة في إطار مواكبتها لهذه المسألة التي كانت اتخذت في شأنها قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، والتي ظلت تتابعها وأصدرت في خصوصها عديد القرارات سنويا، سواء تحت بند قضية فلسطين أو تحت بند الحالة في الشرق الأوسط.

وقد أكدت الجمعية العامة في قراراتها تلك، ومن ورائها المجموعة الدولية بأسرها، على أن القضية الفلسطينية هي محور النزاع العربي - الإسرائيلي، وعلى ضرورة إيجاد حل سلمي لهذه القضية العادلة بما يكفل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني المناضل، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير. وهو حق لا يصح لأي كان أن ينكره عليه تحت أي مبرر.

كما عبرت الجمعية العامة في عديد من قراراتها السنوية، وآخرها القرار ٢٩/٥١ بتاريخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، عن مساندتها الكاملة لمسيرة السلام والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين الإسرائيلي

والفلسطيني، معربة عن الأمل في أن تقود مسيرة السلام إلى إقامة سلم شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، بما يضمن حلا سلميا عادلا للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، أكدت الجمعية العامة على ضرورة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين تنفيذا دقيقا وكاملا.

للأسف، فإن ما شهدناه منذ الدورة الماضية للجمعية العامة لا يمت بأية صلة لما نادت به هذه الجمعية. بل بالعكس، اتسم الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، بتطورات سلبية هي مبعث قلق شديد، حيث تعطلت مسيرة السلام كليا. وتردت في مأزق تام بفعل سياسات وأعمال إسرائيل، التي تنكرت لمبادئ ولمرجعية مسيرة السلام التي اعتمدت لدى انطلاقها في مدريد، وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). كما تنكرت إسرائيل كليا للاتفاقات التي عقدتها مع الجانب الفلسطيني، وتنصلت من التزاماتها بمقتضى تلك الاتفاقيات، بما فيها تلك المتعلقة بإعادة انتشار قواتها.

ولم تبد إسرائيل أي استعداد لاحترام الجدول الزمني المتفق عليه. بل على العكس من ذلك، عمدت إسرائيل إلى الإمعان في السياسات والأعمال غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهي لم تضع حدا لنشاطات الاستعمار الاستيطاني في الأراضي المحتلة، بل كثفت أنشطتها تلك، بما فيها إقامة مستوطنات جديدة في أبو غنيم جنوب القدس الشرقية. وقد تعمدت إسرائيل مواصلة إقامة تلك المستعمرة بالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها إليها هذه الجمعية، في قراراتها الثلاثة التي اتخذتها في إطار دورة طارئة وعاجلة، وعقدت ثلاثة اجتماعات لها في نيسان/ أبريل، وتموز/يوليه، وتشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة.

وقد أقامت إسرائيل بذلك من جديد الدليل على تحديها الصارخ لإرادة المجتمع الدولي ومضيها في فرض سياسة الأمر الواقع وخلق الحقائق الجديدة على الأرض، بغرض التأثير على نتائج المفاوضات المتعلقة بالحل النهائي، وخاصة فيما يتعلق بالقدس الشريف، وهو نفس الهدف الذي تكرسه الممارسات والإجراءات الإسرائيلية الأخرى الرامية إلى تغيير وضع مدينة القدس والمتعلقة بسحب هويات السكان العرب وهدم المنازل وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني ومحاصرته اقتصاديا، وغيرها من الممارسات التعسفية.

لقد استنكرت المجموعة الدولية بأسرها، ممثلة في ضميرها الحي ألا وهو هذا المجمع الموقر، أشد الاستنكار تلك السياسة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، لما تنطوي عليه من مخاطر نسف مسيرة السلام برمتها، نتيجة لشعور الإحباط واليأس الذي ولدته لدى الشعب الفلسطيني ولدى الرأي العام العربي والدولي.

إن مسؤولية توقف مسيرة السلام وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر انتكاس تلك العملية وتردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة بصفة عامة، تقع على عاتق إسرائيل المخلة بالتزاماتها والمعرضة عن تعهداتها طبقا لمرجعية مسيرة السلام والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرارات الجمعية ذات الصلة، وتبعا للاتفاقيات المعقودة.

إن إسرائيل، مطالبة اليوم بالإقلاع عن تعنتها ومماطلاتها وبوضع حد لأعمالها غير القانونية في القدس، وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبالخصوص، بوضع حد فوري لأنشطة الاستعمار الاستيطاني ولممارساتها التعسفية الهادفة لتغيير وضع مدينة القدس وطمس معالمها العربية الإسلامية وتغيير تركيبتها الديمغرافية ووضع حد لإجراءات محاصرة الشعب الفلسطيني. وإن الحكومة الإسرائيلية الحالية مطالبة كذلك بوضع كافة تعهدات الدولة الإسرائيلية، بمقتضى الاتفاقات المعقودة مع الجانب الفلسطيني موضع التنفيذ، كما أنها مطالبة بالشروع في المفاوضات المتعلقة بالحل النهائي حسب الرزنامة المتفق عليها. وفي هذا الظرف بالذات، فإن المجموعة الدولية مدعوة إلى الوقوف بكل حزم في وجه التحديات الإسرائيلية وإلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية حتى تستجيب لمطالب المجتمع الدولي وتتقيد بالتزاماتها وتضع حدا لممارساتها غير القانونية.

كما أن للجمعية العامة مسؤولية تاريخية إزاء الشعب الفلسطيني، يتعين أن تواصل الاضطلاع بها إلى حين ترسيم الحقوق الوطنية المشروعة لهذا الشعب، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة على أراضيه وعاصمتها القدس. وإن للأمم المتحدة كذلك دورا حيويا في مساندة مسيرة السلام من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وهو دور

يتعين أن يتواصل. كما يتوجب على الأطراف المانحة مواصلة دعم بناء الاقتصاد الفلسطيني.

وقد جاء في الرسالة التي بعث بها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، بمناسبة إحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ما يلي:

"إن تعطل مسار السلام وتجميد الاتفاقيات التي يرتكز عليها ينبئان بعودة مخاطر الصراع والعنف، وعدم الاستقرار إلى المنطقة. لذلك فإن تونس تدعو المجتمع الدولي، وخاصة راعيي عملية السلام إلى التحرك السريع والضغط على إسرائيل وحملها على احترام التزاماتها الدولية، والتقيد بالمرجعية التي انبنت عليها المسيرة السلمية منذ انطلاقها، وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، والالتزام بالشرعية الدولية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، قصد توفير المناخ الضروري لإيجاد حل سلمي شامل وعادل ودائم، يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري وجنوب لبنان، وعيش كافة شعوب المنطقة في أمن وسلام، مما يمكنها من التفرغ لبناء مستقبل أفضل.

"وإن تونس لتؤكد أنها ستظل سندا ثابتا قويا للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وبناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الوفود أنه فيما يتصل بهذا البند، صدر تعديل على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/52/L.53، بوصفه الوثيقة A/52/L.59، ويجري توزيعها الآن على الوفود في القاعة.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما سبق وذكر متحدثون عديدون، ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تكون قد مرت ٥٠ سنة على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢)، الذي قسمت فلسطين بموجبه إلى دولة يهودية ودولة عربية. وبقيت مسألة فلسطين طوال هذه السنوات - وهي لب الصراع العربي - الإسرائيلي - من بين أكثر المشاكل إلحاحا ودقة في التاريخ الحديث. ومع أن هذه المشكلة لم تعد ترتبط بنزاع مسلح واسع النطاق، فإنها لا تزال مصدر قلق شديد للأمم المتحدة وللمجتمع العالمي كله.

وليس ثمة حاجة للتدليل على أن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لمسألة فلسطين لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس التنفيذ التام من جانب الأطراف في الاتفاقات التي سبق وتم التوصل إليها في إطار عملية مدريد للسلام وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي بداية هذا العام شعر العديدون منا بالتفاؤل وعقدنا آمالا جديدة بتحقيق مزيد من التقدم في الطريق صوب السلام. لكن للأسف لم يستمر هذا التفاؤل طويلا. فقد شهدنا مرة أخرى عملية السلام في حالة توقف تام. علاوة على ذلك، فإن تدهور الحالة في المنطقة أجبر الأمم المتحدة على اللجوء إلى اتخاذ تدابير استثنائية من خلال عقد الدورة الاستثنائية العاشرة الطارئة للجمعية العامة، التي استأنفت عملها في مناسبتين اثنتين أثناء هذا العام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بُعث الأمل من جديد عندما جرت المشاورات الإسرائيلية - الفلسطينية بشأن استئناف المفاوضات. وإننا نرحب بالجهود النشطة المبذولة من جانب المشاركين في عملية السلام في الشرق الأوسط، والاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات الدولية الأخرى، فضلا عن شخصيات سياسية بارزة تبذل كل ما في وسعها لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات.

وقد شهد الشرق الأوسط طوال العام العديد من الأعمال الإرهابية وأعمال العنف الوحشي، مما تسبب في وقوع حوادث كثيرة للمدنيين من الجانبين وعرض للخطر الحقيقي عملية التفاوض كلها.

ومع الأخذ بذلك في الاعتبار، أود أن أؤكد من جديد على أن أوكرانيا تدين بشدة جميع أعمال الإرهاب أيا كان مرتكبوه وأيا كانت دوافعهم. ونسلم بأن أي هجوم إرهابي يستدعي اتخاذ تدابير اقتصاصية حازمة وشاملة ضد مدبريه. وفي نفس الوقت، لا نميل إلى الاعتقاد بأنه يمكن للانتقام أن يكون مبدأ إرشاديا للبت في هذه التدابير، التي يجب ألا تتجاوز الحدود.

لذلك، ندعو الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض مناخ السلام الهش للغاية. ومن وجهة

نظرنا في المرحلة الحالية أنه من الهام للغاية أن تبذل الأطراف قصارى جهدها للتغلب على الكراهية والمواجهة وأن تدلل على حكمتها السياسية وحسن نيتها. وأوكرانيا مقتنعة بأن أي بدائل أخرى، غير المفاوضات المباشرة والسلمية التي تجري في جو من الاحترام والثقة المتبادلين، لن تؤدي إلى نتيجة.

ويرى وفد أوكرانيا أنه لن يكون من المستطاع تحقيق السلام المستقر في المنطقة ولا تسوية القضية الفلسطينية دون التنمية الاقتصادية للأراضي في ظل السلطة الفلسطينية وإدماجها بسرعة في الهيكل الأساسي الاقتصادي للمنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة الاقتصادية الواسعة النطاق التي يقدمها المجتمع الدولي المانح إلى الشعب الفلسطيني لا تزال لازمة. وإذ يأخذ وفد بلادي بذلك في الاعتبار، فإنه يثني على جهود البلدان المانحة والمؤسسات المالية في هذا الاتجاه. وفضلا عن ذلك، نجد أنه من الهام بصفة خاصة أن يستمر توجيه مختلف البرامج والأنشطة التي تنفذها هيئات الأمم المتحدة صوب تعبئة الدعم الاقتصادي الدولي والمساعدات المالية الدولية للشعب الفلسطيني.

ويرى وفد أوكرانيا كذلك أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تحمل مسؤوليتها الأساسية عن كفالة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. ولا يمكن التقليل من دور الأمم المتحدة بوصفها ضامنة للشرعية الدولية لقضية فلسطين، حيث أن هذه المنظمة، إلى حد كبير، هي التي أنشأت هذه العملية قبل نصف قرن. ولهذا، يجب التوصل إلى تسوية قضية فلسطين في نهاية المطاف بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة. وينبغي للأمم المتحدة أن تثبت أن لديها ما يكفي من السلطة والقوة للتأثير على هذه العملية.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد التزام أوكرانيا المتواصل بدعم التسوية السلمية في الشرق الأوسط واستعدادها للإسهام المجدي في تيسير المزيد من التقدم في حل قضية فلسطين.

السيد مواكاواغ (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الوقت الذي لا يزال فيه الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني حاضرا في أذهاننا، تواصل جمهورية تنزانيا المتحدة اعتقادها بأن القضية الفلسطينية تكمن في جوهر الحالة في الشرق الأوسط. ولهذا نعتقد اعتقادا راسخا أن الحل العادل والمعقول واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة هما المفتاحان اللذان يحققان هدف السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط.

والطريق المؤدي إلى تحقيق هذا الهدف طويل وشاق. ومع ذلك، قطعت الأطراف شوطا طويلا فيه. وفي الأعوام الستة الأخيرة شهدنا تحركا كبيرا نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة. وتشهد على هذا التحرك الهام اتفاقات أوسلو، ومؤتمر السلام في مدريد، وإعلان واشنطن.

واعترافا من رئيس الجمهورية، فخامة بنجامين و. مكابا، بهذه الإنجازات الإيجابية، أعرب في خطابه أمام الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن أملنا في أن نكون قد

> "وصلنا إلى وقت نعتقد فيه أن أحلامنا بالتعايش السلمي بين الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي على وشك أن تتحقق". [الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٢، ص ٤]

وكان أملنا عندئذ أن تتوج هذه المنجزات بتحقيق السلام الشامل والدائم الذي ننشده جميعا. ومن هذا المنطلق جرى الترحيب في مستهل هذا العام ببروتوكول الخليل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، الذي يؤدي إلى سحب قوات إسرائيل من الخليل. والأحداث التي تلت اتفاق الخليل سجل يعرفه الجميع. وفي ضوء الإنجازات التي تحققت والأمل الذي تولد، كانت هناك خيبة أمل عميقة لأن إسرائيل نكلت عن التزاماتها التي جرى التفاوض بشأنها واتخذت تدابير تقوض تقويضا جذريا التقدم المحرز حتى الآن صوب إرساء السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن المؤسف أنه على الرغم من عقد دورتين طارئتين مستأنفتين للجمعية العامة وسلسلة من الاجتماعات الأخرى، فإن الثقة التي تحطمت نتيجة لإجراءات السلطات الإسرائيلية لم تستعد بعد. ولهذا فمما يبعث على قلقنا البالغ أن عام ١٩٩٧ يبدو وكأنه عام ضائع. كما أنه من المؤسف للغاية أن العام الذي بدأ بالأمل الذي أثاره بروتوكول الخليل يسجل هذا التقدم الهزيل.

والجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط ليس في مصلحة أي من الطرفين. والواقع أنه لا يبشر بالخير للسلام العالمي. فالشعب الفلسطيني له حق غير قابل للتصرف في أن يعيش في سلام وأمن في وطنه. وكذلك الإسرائيليون. ولكن السلام لا يتحقق إلا نتيجة للعدالة. ولا يمكن التوصل إليه بالحرب أو بالإجراءات التي يتخذها أحد الطرفين من جانب واحد. وعلى الطرفين أن يلتزما مرة أخرى بالعمل على إرساء السلام الذي يرتكز على العدالة - العدالة للجميع دون استثناء.

ومن المحتم ألا يسمح لعملية السلام بالانهيار. ومبادرات الماضي القريب كانت جسورة وشجاعة. ويجب ألا يسمح للتطورات السلبية التي نشهدها هذا العام أن تعرقل تنفيذ الاتفاقات التي عقدت حتى الآن. ولهذه الجمعية، بل وللمجتمع الدولي، مصلحة في المحافظة على سلامة عملية السلام. ولهذا يجب أن نشجع الطرفين على الإبقاء على هذه العملية. وتقع على عاتق حكومة إسرائيل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فيجب ألا يسمح لها أن تسخر من إرادة المجتمع الدولي دون عقاب. وتقع على عاتق المجتمع الدولي ورعاة عملية السلام مسؤولية ضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها. ولهذا لا يمكن للجمعية، بل لا ينبغي لها، أن تتغاضى عن أي إجراءات تستهدف حرمان الفلسطينيين من حقوقهم أو تقويض عملية السلام.

ونحن لا نزال متفائلين، ولهذا نعرب عن اعتقادنا الراسخ بأن عملية السلام هي السبيل الوحيد إلى تحقيق السلام والأمن للفلسطينيين وكذلك لإسرائيل وللمنطقة. والعمل بخلاف ذلك يأتي بنتائج عكسية. ويجب توطيد منجزات الماضي. ولا يمكن على الإطلاق أن يكون هناك خاسرون وفائزون. فالسلام في الشرق الأوسط له آثاره العالمية. ونحن ننادي بتغليب الحس السلم.

السيد العدوفي (الجمهورية اليمنية): إن موضوع القضية الفلسطينية ليس بجديد على هذه المنظمة. فلقد وقفت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمام هذا الموضوع طوال الخمسة عقود الماضية، وأصدرت العديد من القرارات التي لم يتم تنفيذها لحل هذه القضية. إلا أن ما يميز هذه الدورة ومناقشتها لبند فلسطين، وبالتالي يبرز أهميتها، أنها تأتي بعد انعقاد دورات الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة هذا العام حول الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أكدت على عدم شرعية وعدم قانونية الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة. وقد عكس التأييد الكبير، الذي اعتمدته الدورات الاستثنائية ودعوة عقد مؤتمر للدول الموقعة لاتفاقية جنيف الرابعة والأطراف المتعاقدة السامية المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والموقعة عام ١٩٤٩، حيث مثل ذلك الإجماع الدولي تعبيرا صارخا لتعثر عملية السلام وضرورة حل القضية الفلسطينية على أساس من العدل والسلام والمساواة.

إن تعثر العملية السلمية، التي كانت قد بدأت منذ توقيع منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على اتفاق إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، هو بسبب سياسة الحكومة الإسرائيلية في تعطيل الاتفاق بشتى الوسائل والسبل، والتنصل من الوفاء بالالتزامات السابقة بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والتقدم في هذا المسار للوصول إلى الخطوة الثانية لاتفاق المبادئ الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الجمهورية اليمنية، انطلاقا من مواقفها الإيجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط والمنسجمة مع موقف القمة العربية المنعقدة في القاهرة في حزيران/يونيه عام ١٩٩٦، لتؤكد حرصها على استكمال المسيرة السلمية في المنطقة وتؤيد اتفاق إعلان المبادئ الأساسي والاتفاقات اللاحقة وكل الخطوات والاتفاقيات والبروتوكولات، وخاصة بروتوكول توسيع نطاق الحكم الفلسطيني وصولا للمرحلة النهائية لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وإطلاق سراح المسجونين، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية.

إن على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة إلى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني لتمكينها من مواجهة التدهور الاقتصادي، وممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتخلي عن سياستها في فرض الحصار الاقتصادي على أبناء الشعب العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وإقامة المستوطنات ومصادرة الممتلكات واعتقال عشرات الآلاف وانتهاك مبادئ حقوق الإنسان وتحدي قرارات الشرعية الدولية. كما أن على المجتمع الدولي تقديم أنواع الدعم للشعب العربي الفلسطيني لمواجهة الفقر والبطالة والمرض، والعمل على دعم بناء المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك سيشجع مواصلة عملية

السلام ويدعم الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي نحو آفاق السلام المنشود.

ولتأكيد خطى السلام في المنطقة، تناشد بلادنا الدول التي تشجع على هجرة اليهود العمل على اتخاذ مواقف إيجابية لوقف تلك الهجرة ووقف توطينهم في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، وأن تساهم بالضغط على إسرائيل لإيقاف بناء المستوطنات وضم الأراضي بالقوة. وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى الالتزام بقرارات الدورات الاستثنائية المختلفة التي انعقدت في هذا العام، وذلك بعدم تقديم أي دعم في بناء المستوطنات والأنشطة المتعلقة بالاستيطان.

إن القضية الفلسطينية هي لب الصراع في الشرق الأوسط، وقد عبَّرت البيانات المختلفة لمختلف التكتلات الدولية في أوقات مختلفة من هذا العام عن رغبة المجتمع الدولي في أن تشهد المنطقة الاستقرار والبناء، وذلك بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. إننا نشعر بالارتياح البالغ للقمة الأوروبية في فلورنسا، وذلك في دعوة الاتحاد الأوروبي إلى احترام حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعدم اعترافه بضم القدس الشرقية المحتلة، وأهمية المدينة بالنسبة إلى الأطراف في المنطقة والمجموعة الدولية ككل، وليس من زاوية احترام الحقوق والمؤسسات الدينية فقط، والرغبة في مواصلة دعمه لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وذلك على أساس اتفاقية أوسلو والاتفاقات الملحقة الأخرى بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

كما حذرت القمة الأوروبية من العواقب السلبية الخطيرة التي تترتب على إغلاق إسرائيل أراضي السلطة الفلسطينية. وأثنت من ناحية أخرى على تعاون السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في المجال الأمني، من منطلق أن أمن إسرائيل يمكن ضمانه من خلال تسوية سلمية تحترم مصالح الفلسطينيين وكذا الأطراف الأخرى في العملية السلمية.

كما دعت قمة الدول السبع الصناعية وروسيا إلى رفع الحصار المفروض على الفلسطينيين، والذي يزيد من معاناتهم الاقتصادية، واستئناف المفاوضات في المسارات الأخرى.

إن تلك البيانات في مجملها تشكل مبعث طمأنتنا وشعورنا بالارتياح في مسيرة العملية السلمية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه من المحبذ والمتطلب من الراعي الأمريكي أن يعمل على دعم مسيرة السلام والسير بنفس الزخم نحو استئناف المفاوضات من جديد بناء على الاتفاقات والبروتوكولات الموقعة، وطبقا للمبادئ التي بنيت عليها مسيرة السلام.

لقد تزامن انعقاد دورتنا هذه مع بروز تطورات خطيرة تهدد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط. وذلك تمثل في استمرار إسرائيل تغيير معالم القدس الشريف، واستمرار الممارسات غير القانونية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وإننا ندين ونشجب إجراءات وممارسات السلطة الإسرائيلية واعتداءاتها المتكررة على المواطنين الفلسطينيين في القدس العربية وباقي المدن الفلسطينية، والتي راح ضحيتها العديد من الشهداء والمئات من الجرحى؛ وتدمير المنازل، وإنشاء طرق التفافية مخصصة للمستوطنين، واستمرار الحصار على الأراضي الفلسطينية، ورفض إجلاء القوات.

وبذلك فإننا نؤكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان طبقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتطبيق ذلك لصالح الشعب الفلسطيني. كما نطالب الحكومة الإسرائيلية بوقف اعتداءاتها ومداهماتها للمدن والقرى الفلسطينية، ومن يعمل على وقف المجتمع الدولي، بالضغط على إسرائيل حتى تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

إن هذا الوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع في المنطقة وعودتها إلى دوامات التوتر والعنف، وذلك يشكل تهديدا للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، بل وفي العالم بأسره.

إن بلادي تؤكد على أهمية تحقيق تقدم سريع في التسوية النهائية العادلة والشاملة، وفقا لمؤتمر مدريد، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية وخصوصا قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كما نهيب براعي عملية السلام أن يضغط تجاه استئناف المسيرة السلمية لتحقيق سلام ثابت وعادل وشامل تنعم به المنطقة والعالم أجمع. إن أملنا لم ينقطع بعد فيما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي من مساع لتحقيق هذه الغايات النبيلة، وتجنيب كوكبنا الأرض ويلات الحروب والمآسي المروعة للإنسانية جمعاء.

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية): لم تعد هناك حاجة إلى التذكير بأن قضية فلسطين قد مر على إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة خمسون عاما. وقد شهدت منظمتنا الدولية هذه بزوغ دول جديدة وكثيرة إلى الوجود، رحبنا بها جميعا في هذه القاعة. ورغم ارتباط تاريخ منظمتنا الطويل بقضية فلسطين، فما زلنا للأسف نبحث عن حل لهذه القضية منذ نصف قرن.

نعود اليوم لمناقشة بند فلسطين مرة أخرى، بعد أن عقدت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة المستأنفة، ووقف العالم بأسره يعبِّر عن رفضه لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، وليعلن بصريح العبارة أن سياسة كهذه تثير الخوف والقلق على مصير ومستقبل عملية السلام، ومن شأنها أن تؤدي إلى مضاعفات وتداعيات خطيرة تضع المنطقة برمتها أمام احتمالات سيئة العواقب. ولا ريب أن هذه الوقفة الدولية الحازمة تدل، وعلى نحو واضح، أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يعترف بشرعية الاحتلال وإجراءات الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تتخذها حكومة نتنياهو، وأنه يعتبرها إجراءات باطلة وغير شرعية. كما أن هذه الاستجابة السريعة من قبل المجتمع الدولي تعتبر مؤشرا واضحا على أن دول العالم قاطبة باتت تدرك حجم الأخطار الناجمة عن خطط التوسع الاستيطاني الإسرائيلية، وبدأت تتلمس بصورة فعلية وحقيقية أن هذه الخطط ستقود إلى تفجير عملية السلام، ودفع الأوضاع نحو المزيد من التأزم والتعقيد، وخلق مناخات من التوتر الحاد لا تهدد بنسف الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط فحسب، بل إن تأثيراتها السلبية قد تنعكس على الأمن والسلام في العالم أجمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بويد (بنما).

إثر جولة السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا، وعشية بدء مفاوضات واشنطن الثلاثية، أعلنت إسرائيل عن مصادرة ٢٠٠ ١ دونم من أراضي الفلسطينيين لتوسيع ما يسمى بمستوطنة معاليه أدوميم. هذا في حين أكد داني نافيه سكرتير الحكومة الإسرائيلية أن حكومته لا تعتزم تسليم أراض جديدة للسلطة الفلسطينية، وأنها ستواصل تنشيط الاستيطان ودعمه وتوسيع المستوطنات القائمة.

ولا شك أن حكومة نتنياهو، عندما تتبنى مثل هذه الخطوات الاستفزازية المتطرفة التي تتعارض جذريا مع إرادة وتوجهات المجتمع الدولي، تمارس في الواقع سياسة مبرمجة ومرسومة سلفا، وهادفة إلى نسف المفاوضات القادمة مع الفلسطينيين، وإفشال جهود السلام الأمريكية، وافتعال أجواء تصعيدية تجعل من إنقاذ عملية السلام مسألة يائسة، إن لم نقل مستحيلة.

لقد ضاق المجتمع الدولي ذرعا بالمواقف الاستفزازية لحكومة نتنياهو وأبدى تعاطفا ملحوظا مع عملية السلام ومع مطالب العرب العادلة والمشروعة في استعادة كامل أراضيهم المحتلة، وهذا بحد ذاته يعكس رفض المجتمع الدولي لممارسات إسرائيل وسياستها العنصرية المتطرفة واستنكاره لمواقف حكومتها وطروحاتها المضللة وإيمانه العميق بأن السلام في المنطقة لا يتحقق وفق ما يريده نتنياهو، وإنما يتحقق فقط من خلال احترام قرارات الأمم المتحدة ومن خلال الالتزام بمبدأ الانسحاب التام من جميع الأراضي العربية المحتلة وإعادة الأراضي والحقوق الكاملة إلى أهلها وأصحابها الشرعيين.

في هذا اليوم الذي نحتفل فيه باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يود وفد بلادي أن يعرب للسيد رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن تقديره للدور الذي تقوم به هذه اللجنة للوصول إلى حشد الرأي العام العالمي والدولي لنصرة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع لنيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني. وبهذه المناسبة فإن السيد وزير الخارجية الاستاذ فاروق الشرع في رسالته التي وجهها بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني قد أكد موقف الجمهورية العربية السورية المستمر بثبات في الدفاع عن القضية العادلة للشعب الفلسطيني وفي تقديم التضحيات، وجدد التزام سوريا الثابت من أجل إقامة السلام العادل والشامل القائم على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة

للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها.

باستعراض سريع لتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة والصادر في الوثيقة A/52/131/Add.2 أعربت اللجنة عن انزعاجها الشديد من الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة نتيجة سياسة الاستيطان التي تنتهجها الحكومة الحالية. ففي ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٦ قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي إلغاء القيود التي كانت فرضتها الحكومة السابقة على بناء المستوطنات منذ عام ١٩٩٢. ومضت بلا هوادة عمليات مصادرة الأراضي التي يملكها العرب والتوسع في بناء المستوطنات وإنشاء الطرق الجانبية ومقالع الحجارة. وقد بنت مستوطنات جديدة قدر عددها في قطاع غزة والضفة الغربية الآن بـ ١٩٤ مستوطنة. ومن المتوقع أيضا التوسع في بناء المستوطنات في الجولان السوري المحتل. ويضيف التقرير المذكور أعلاه أن أخطر تطور حدث في هذا الصدد هو القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ ببناء ٥٠٠ ٦ وحدة سكنية يهودية في جبل أبو غنيم، إضافة إلى الشروع في ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٧ في إنشاء ما يدعى بمستوطنة حار هوما وهي المستوطنة التي تكمل سلسلة المستوطنات الإسرائيلية التي تحيط بإحكام بالقدس الشرقية العربية مما أدى إلى توقف عملية السلام.

وتزداد خطورة الحالة في القدس العربية بالقيام مؤخرا بسحب هويات سكان القدس وهذا الإجراء هو بمثابة القيام بطرد السكان العرب من القدس وتطهير المدينة عرقيا من سكان العرب بطريقة خبيثة. إن جميع الممارسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كالإغلاق الداخلي للبلدات الفلسطينية وضواحيها، واستمرار فرض القيود على حرية التنقل وهدم المنازل في القدس وباقي أجزاء الأراضي المحتلة، لهي سياسات وممارسات مدانة ولا يجب السكوت عليها.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة الخاصة في زيارتها للجولان السوري المحتل قد لاحظت أن إحدى السمات الصارخة المتخذة ضد المواطنين السوريين الذين يعربون عن عواطف وطنية تجاه وطنهم الأم سوريا كانت أشد قمعا من أي وقت مضى وأن الأراضي في الجولان السوري المحتل ما زالت تصادر للتوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية وإنشاء طرق جانبية. وقد استمرت السلطات الإسرائيلية في مصادرة الغلال الزراعية والثروة الحيوانية أيضا. كما واصلت هذه السلطات ممارسة السيطرة المحكمة على الموارد المائية المتاحة لسكان الجولان بما فيها مياه الأمطار. أما في مجال التعليم، فقد قامت السلطات الإسرائيلية بإبعاد المعلمين المؤهلين وتغيير المناهج التعليمية المتعلقة بالجغرافيا السياسية للمنطقة، إضافة إلى عدم الاعتراف بالشهادات التي تصدرها الجامعات السورية.

كلنا يتابع مختلف الجهود الدولية التي بذلت وتبذل لإنقاذ عملية السلام، وانتشالها من مأزق التعثر والجمود القاتل، والتي لا تزال تصطدم بنهج العناد والتطرف الإسرائيلي الذي كان وراء الانهيار والتردي الحاصل، وفقدان لغة الحوار السياسي، وطغيان أجواء الاحتقان والتوتر، ووضع المنطقة مجددا على فوهة البركان، وبسبب منهج إسرائيل وعقلية رئيس حكومتها، الذي أسقط من تفكيره ومن قاموسه السياسي منطق السلام، واستبدله بلغة الحرب والتهديد والعدوان والاستيطان وإلغاء مقومات وشروط السلام، والتنصل من مرجعية مدريد ومن تطبيق قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتشبث بمواصلة الاحتلال للأراضي العربية التي تشكل عودتها جوهر التسوية وأساس الحل.

لقد شطبت حكومة الليكود، وخلال فترة قصيرة، مسيرة ست سنوات من العمل السياسي المضني، والجهد الدولي والأمريكي والعربي لإنهاء الصراع وتحقيق السلام في هذه المنطقة على قاعدة العدل والشمول وإعطاء كل ذي حق حقه. وبرزت أكثر ما تكون عداء ووضوحا في برامجها ومواقفها وسياساتها حيال أي تقدم على المسارات التفاوضية المختلفة، وفي إشهار مشروعها التوراتي والعودة للعزف على نغمته بعد أن مج العالم هذه النغمة تاركة لنفسها حرية الحركة والخيارات، واستباحة ما تشاء من الأراضي العربية، حسب مقتضيات ومتطلبات دواعي الأمن المزعوم الذي تشترط أن تكون له الأولوية على السلام، والحجة القائمة أبدا التي تستخدمها ذريعة للعدوان ومحاولة تثبيت سياسة الاحتلال والأمر الواقع وإضفاء المشروعية عليها.

إن هذه السياسات دليل دامغ على رفض إسرائيل لسلام الشرعية الدولية وإصرار منها على أن تبقى فوق القانون ومواثيق وقرارات الشرعية الدولية.

إزاء هذا الواقع، وإزاء نفض حكام إسرائيل أيديهم من عملية مدريد للسلام وتخريبها والانقضاض على ما تحقق في ظلها من اتفاقات، واللجوء إلى التصعيد وإقامة أحزمة الحصار والتطويق وعقد التحالفات العسكرية العدوانية، والفشل في تضييق الفجوات وردم أزمة الثقة التي تزداد عمقا وخطورة وتكاد تجهز على ما تبقى من آمال السلام، فإن ردع إسرائيل ولجم سياستها وحمل الحكومة الإسرائيلية على تغيير سلوكياتها والتعاطي مع العملية السلمية بتطبيق قرارات مجلس الأمن ومرجعية مدريد، وإلزامها بدفع ثمن السلام الذي لا بد منه ولا مفر، والتسليم بعودة الحق كاملا إلى أصحابه، مهمة هي اليوم في غاية الضرورة والإلحاح، وواجب الأسرة الدولية متضامنة، تلك التي تتعرض للإهانة وتداس مبادئها وقراراتها في وضح النهار.

إن السلام الذي تنشده سورية والأمة العربية، ليس سلام الاستسلام والخنوع وتقديم المكافآت والتنازلات لإسرائيل على حساب الأرض والحق والكرامة والوجود القومي، بل سلام العدل والشمولية وأي كلام آخر هو نوع من العبث بمقدرات الشعوب وتضليل الرأي العام العالمي وإطالة عمر الأزمة.

السيد اسلام (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى هنا للنظر في قضية فلسطين كما فعلت كل سنة طوال الخمسين سنة الماضية. ولا يزال التزامنا الجماعي بإيجاد حل دائم لقضية فلسطين، ثابتا لا يتزعزع. وعلى الرغم من النداءات والجهود الدولية لم يحدث أي تقدم ملموس في الحالة، فلا تزال الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة مستمرة دون هوادة، وتفسد عملية السلام التي بدأت منذ ست سنوات.

وما فتئت الجمعية العامة منذ عدة سنوات وحتى الآن تؤكد على ضرورة التنفيذ الصارم للاتفاقات التي توصل إليها الطرفان وتطلب من راعيي عملية السلام ومن المجتمع الدولي كله ممارسة نفوذهم لضمان نجاح عملية السلام. ولسوء الطالع فإن إسرائيل تتجاهل كلية نداءات المجتمع الدولي.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط لن يكون ممكنا إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين. فتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية أمران ضروريان لتحقيق أي تقدم له معنى في عملية السلام. ويجب على إسرائيل أن ترجع عن سياساتها التي ترمي إلى تغيير الطابع المادي والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والمركز القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى.

والأهمية الخاصة لمدينة القدس الشريف بالنسبة للمجتمع الدولي بصفة عامة، والأمة الإسلامية على وجه خاص لا تحتاج إلى تعريف. والإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير المركز القانوني والتكوين الديمغرافي للقدس تستحق الشجب. ولا تزال إسرائيل تبني مستوطنات جديدة إلى الجنوب من القدس الشرقية المحتلة وتتجاهل نداءات المجتمع الدولي. وترفض أيضا سحب قواتها من الضفة الغربية منتهكة الاتفاق، وهذا مثار قلق بالغ لنا جميعا. هذه الأعمال الاستفزازية تحطم مرة أخرى الآمال في أن تؤدي عملية السلام إلى ممارسة الشعب الفلسطيني في وقت مبكر لحقه في تقرير المصير عن طريق إقامة وطن مستقل.

وتأييد باكستان للكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف معروف تماما. ونذكر باستمرار أن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) لا تزال توفر إطارا سليما وعادلا لتحقيق سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط. ونعتقد أن مدينة القدس الشريف التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ لا تزال محور أية تسوية شاملة وإنه لا يمكن تحقيق سلم دائم في المنطقة إلا إذا أعيدت مدينة القدس الشريف وجميع الأراضي المحتلة إلى الشعب الفلسطيني.

يتعين على المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحرج أن ينقذ عملية السلام في الشرق الأوسط المتوقفة من خلال بث روح وزخم جديدين، وينبغي لنا أن نشجع الطرفين، وبخاصة إسرائيل، على التنفيذ المخلص لجميع المعاهدات والاتفاقات، بغية تجنب خروج عملية السلام عن مسارها. ونأمل أن تسلم القيادة الإسرائيلية بالحقائق السائدة على أرض الواقع وأن تحسم جميع المسائل المعلقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. وينبغي لإسرائيل أن تبدي المرونة وأن تلتزم بتحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين، بما يضمن تحقيق السلم والأمن والاستقرار في المنطقة كلها.

مشاريع القرارات الخاصة بفلسطين والمطروحة على الجمعية العامة توضح الإجراءات التي يجب أن تنفذها السلطات الإسرائيلية ونأمل أن توافق الدول الأعضاء على اعتماد هذه المشاريع دون تصويت وخاصة مشروع القرار A/52/L.53 المعنون "المشاركة الكاملة لفلسطين في أعمال الأمم المتحدة".

السيد تخت - رافانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): احتفلنا أمس، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي هذه المناسبة أود أن أكرر مرة أخرى تأييد شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية للشعب الفلسطيني ولقضيته العادلة.

وفي غضون الخمسين عاما الماضية احتلت قضية فلسطين مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة. ومنذ أسبوعين تقريبا اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة قرارا آخر يطالب بالوقف الفوري والكامل للنشاط غير القانوني في الأراضي المحتلة المتمثل في البناء في جبل أبو غنيم وجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأخرى. وكان رد إسرائيل على هذا النداء وغيره من النداءات الأخرى للمجتمع الدولي، كما تنعكس في القرارات المتعددة للأمم المتحدة، سلبيا، ولا تزال إسرائيل تتجاهل هذه النداءات دون عقاب.

تمثل قضية فلسطين، وهي لب أزمة الشرق الأوسط، أشد حالات التجاهل المستمر للقانون الدولي وللانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الأساسية للأفراد والشعوب. وتتمثل الأسباب الرئيسية لأزمة الشرق الأوسط في احتلال أراضي الغير؛ والانتهاك الجسيم وواسع الانتشار لحقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك الحق في تقرير المصير؛ وفرض إرادة طرف واحد بالقوة على منطقة بأسرها من خلال القسر والتخويف وإرهاب الدولة الرسمي؟ والإخلال بالأمن والاستقرار الإقليميين؛ وسباق التسلح؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ورفض مطالب المجتمع الدولي؛ بل وانتهاك الالتزامات التي تم التعهد بها عن طيب خاطر في إطار ما يسمى بعملية السلام.

إن توسيع المستوطنات، على الرغم من تعهدات إسرائيل وبما يتعارض مع شتى قرارات الأمم المتحدة، يبين بوضوح حقيقة أن النظام الإسرائيلي يعتبر نفسه فوق القانون الدولي وفيما يتجاوز نطاقه، وهو لا يلتزم حتى بالتعهدات التي قطعها على نفسه ويسعى باستمرار إلى توطيد احتلاله بإحداث تغييرات ديمغرافية وجغرافية في الأراضي المحتلة، خصوصا في القدس الشريف.

ويكرر تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة التأكيد على أن الجانب الأشد إزعاجا يتمثل في سياسة الاستيطان المحمومة التي تنتهجها إسرائيل دون مبالاة لمشاعر القلق البالغ التي أعرب عنها المجتمع الدولي. ومن الجوانب الأخرى المثيرة للقلق سحب بطاقات هوية الفلسطينيين في القدس على نطاق واسع واستمرار فرض قيود على تنقل سكان الأراضي المحتلة الفلسطينيين، الأمر الذي سبب لهم مشاقا تفوق الوصف.

وعلاوة على ذلك، هناك العديد من تقارير ووثائق الأمم المتحدة التي تصف بشكل واف الممارسات اللاإنسانية المنهجية التي يقوم بها نظام الاحتلال. ووفقا لهذه التقارير، تدهورت الحالة العامة لحقوق الإنسان للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بشكل ملحوظ، وزادت صعوبة الحياة اليومية للاجئين نتيجة للإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال.

ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة إذا أردنا إيجاد حل عادل للمشاكل القائمة في الشرق الأوسط. ولا يمكن حل أزمة الشرق الأوسط إلا من خلال الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، خصوصا حقه في تقرير المصير، وعودة اللاجئين وتحرير جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشريف وجنوب لبنان والجولان السورية. وكما قال وزير خارجيتنا أثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، تسعى جمهورية إيران الإسلامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط - على أن يكون السلام عادلا ودائما حتى يحظى بتوافق آراء إقليمي ويعالج هذه الأزمة المزمنة نهائيا وعلى نحو حاسم.

السيد تشيبيناري (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مرحلة زمنية في الماضي غير البعيد لم يكن بوسع المرء أن يفكر في قضية فلسطين دون أن يقارنها بالقضايا المزعجة بقدر مماثل كقضيتي الفصل العنصري في جنوب أفريقيا واحتلال جنوب أفريقيا العنصرية غير المشروع لناميبيا. وعشية زوال الشيوعية، عفريت أنظمة الأقليات العنصرية، والحرب الباردة، استعاد شعب

ناميبيا حريته بعد طول انتظار. وكان لتخليص ناميبيا من قبضة استعمار جنوب أفريقيا التي كانت واقعة تحت سيطرة نظام الفصل العنصري آثار إيجابية على الحالة في جنوب أفريقيا نفسها، أدت بشكل محتوم وفي تعاقب سريع إلى تحرير جنوب أفريقيا الذي طال السعي إلى تحقيقه. وأدى تحرير جنوب أفريقيا الذي تحقق بسرعة البرق الخاطف إلى إفعام البشرية بالأمل والقناعة بأن الشمس أخذت تغيب عن صراعات كانت مستعصية على الحل.

ومما يؤسف له، أن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ظل غير متأثر إلى حد كبير بأي شكل جاد نتيجة للكوارث التي جلبها ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. ولا يزال الفلسطينيون شعب بلا وطن، شعب يرزح تحت الاحتلال، شعب تتسم أحوال حياته بالموت والبؤس، شعب من اللاجئين، شعب يبحث في يأس عن هوية جماعية في دولة يستطيع أن يعلن بزهو أنها دولته.

ولا يزال السلام العادل والدائم يراوغ الشعب الفلسطيني وشعوب الشرق الأوسط بشكل عام، بما في ذلك الشعب اليهودي. ولم تستطع اتفاقات أوسلو وإعلان المبادئ التاريخي بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي تم التوقيع عليه في حديقة البيت الأبيض في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أن تجلب السلام والعدالة للشعب الفلسطيني حتى الآن. فالاتفاقات نفذت بشكل جزئي وهي تنتهك بشكل مستمر. وتواصل إسرائيل نشر المستوطنات غير المشروعة في الأراضي المحتلة. مثيرة بذلك ردود فعل تتمثل في هجمات إرهابية مميتة ضد مواطنين إسرائيليين أبرياء يقوم بها فلسطينيون أصابهم الإحباط ولا يرون أي أمل في عملية السلام التي أصبحت في حالة انهيار لما يزيد عن عام.

إن المجتمع الدولي موحد في يقينه بأن لكل من شعب إسرائيل والشعب الفلسطيني حقا متساويا في فلسطين باعتبارها إرثهما المشترك. وكان المجتمع الدولي قد جادل لسنوات طويلة بأن أبناء جنوب أفريقيا من السود والبيض يتمتع كل منهم بحق متساو في جنوب أفريقيا باعتبارها وطنهم المشترك. وأخيرا، قبل أبناء جنوب أفريقيا البيض تلك الحقيقة. ونحن لا نرى سببا يجعل شعب إسرائيل لا يستطيع معانقة إخوانه الفلسطينيين ويضع نهاية لهذا الإنكار غير العادل والذي لا لزوم له لحق الفلسطنيين في تقرير المصير. لقد سبب هذا الإنكار بؤسا ومعاناة يفوقان الوصف للفلسطينيين ولشعب إسرائيل على حد سواء. إننا لسنا بحاجة إلى إقناع بأنه ما دامت المستوطنات يجري نشرها بشكل مستمر في الأراضي العربية المحتلة في تحد لروح واشنطن وأوسلو، فسيظل أنصار العنف في الأراضي المحتلة يجدون المبررات لإشاعة الموت وارتكاب أعمال العنف والتدمير في إسرائيل. فلا تعطوهم أي مبرر. ولا تكونوا مطية لأولئك الذين يفضلون الانخراط في أعمال القتل بدلا من إحلال السلام.

إن اتفاقات أوسلو ينبغي أن يمتثل لها الطرفان على حد سواء - إسرائيل والفلسطينيون - إذا كانا يريدان البقاء وإيصال السلام إلى إسرائيل وجيرانها العرب. ونحن لسنا غافلين عن حقيقة أن الطرفين يواجهان في المسيرة السلمية معارضة من المتعصبين. هناك أعداء للسلام نشطون في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. وهم على استعداد لقتل وتشويه المواطنين الأبرياء من العرب واليهود من أجل الحفاظ على الوضع الراهن. وينبغي ألا تأخذنا بهؤلاء المتعصبين أي رأفة. فالخضوع لرغبتهم في مقاومة التغيير يضر بعملية السلام نظرا لأنهم لا يريدون السلام.

ويتحمل كل طرف من أطراف اتفاقات أوسلو مسؤولية تتمثل ليس فقط في أن يفي بنصيبه من الالتزامات التي قطعها على نفسه في أوسلو، بل وأن يقوم أيضا بحماية هذه الالتزامات والدفاع عنها من أعدائها المتربصين لها من متعهدي توريد الابتزاز الإرهابي الذين دأبوا على توجيه ضربات مميتة إلى كل قدر يحرز من التقدم في عملية السلام. هناك رافضون مصرون على الرفض في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل على حد سواء. وأعداء عملية السلام في الشرق الأوسط نشطون ليس فقط في الضفة الغربية وغزة، بل هم نشطون جدا على الجانب الإسرائيلي أيضا. لذلك فإن مسؤولية حماية عملية السلام والدفاع عنها هي مسؤولية مشتركة بنفس القدر.

وأود أن أكرر التأكيد في ختام كلمتي على أن بوتسوانا ما فتئت تصر على القول بأن بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة هو عمل استفزازي أقل ما يقال عنه أنه لا يعود بأي خير على عملية السلام. فهذه المستوطنات غير المشروعة لا يمكن القول، مهما أطلقنا لخيالنا العنان، بأنها تشجع عملية السلام. إنها على عكس ذلك تضر عملية السلام، ولها آثار مضعفة لها. فهي تجعل من غير الممكن للقيادة الفلسطينية أن تتعامل بفعالية مع عناصرها المتعصبة المناوئة لعملية السلام. وهي بمثابة

هدية للإرهاب. ولا بد من وقفها من أجل إحراز تقدم في عملية السلام.

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني ممتن لدعوتي إلى الإسهام في المناقشة حول مسألة فلسطين وحول تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوارد في الوثيقة A/52/35، وحول تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/581، وحول كتاب رئيس اللجنة، الوارد في الوثيقة A/52/571.

وأهنئ رئيس اللجنة السفير إبرا ديغين كا، وزملاءه على الطريقة الرائعة التي اضطلعوا بها بولايتهم وقدموا بها تقريرا شاملا.

ويجدر الثناء أيضا على جهود الأمين العام الدائبة لتعزيز السلم في الشرق الأوسط، كما تدل على ذلك تقاريره.

لقد كان من المتوقع أن يؤثر في مجرى الأحداث في الشرق الأوسط اتخاذ القرار ٢٦/٥١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بأغلبية ساحقة، إذ أن هذا القرار جسد مبادئ من القانون الدولي هامة جدا. إن غامبيا، كغيرها من أعضاء الجمعية العامة الذين يشاطرونها آراءها، تساند تلك المبادئ مساندة كاملة.

إن غامبيا بلد ضمن الأغلبية الكبيرة من البدان الأعضاء بالأمم المتحدة التي رحبت بما يلي: توقيع السلطات الفلسطينية وإسرائيل في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل، الذي أسفر عن نقل ٨٠ في المائة من المدينة إلى السلطات الفلسطينية؛ وإنشاء لجان فرعية ثنائية، إسرائيلية - فلسطينية في بداية شباط/فبراير من هذا العام، لمعالجة قضايا معلقة مثل تشغيل الميناء البحري والميناء الجوي بغزة؛ وفتح ممر المرور الآمن من قطاع غزة؛ والإفراج عن مسجونين فلسطينيين.

كانت هذه تطورات إيجابية ساهم فيها راعيا عملية السلام، والاتحاد الأوروبي، وزعماء عالميون آخرون، مساهمة ضخمة. ولكن من المؤسف أن تلك المكاسب جعلتها الأحداث اللاحقة لها هباء منثورا. وهي الأحداث التي تميزت بالبيانات المشؤومة التي أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته، وساندها الاحتلال العسكري المستمر؛ ومصادرة الأرض والاستيطان في الأراضي المحتلة؛ وبناء وحدات سكنية في مستوطنة غيفات زيف؛ وهدم المنازل الفلسطينية في الأراضي المحتلة؛ ومصادرة وثائق تحقيق الشخصية من الفلسطينيين؛ وفرض إغلاقات لاستنزاف الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى فقدان دخل محتمل؛ والإتيان

بتغيير منتظم في الطابع المادي وفي التكوين الديمغرافي للقدس.

وتوقن غامبيا بأن الأفعال غير المشروعة التي ترتكبها إسرائيل تخالف القانون الدولي كما تخالف الحريات وحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة. فإلى متى سوف يستمر إبداء الأسف الشديد لتلك الأفعال التي تأتي بها إسرائيل، ليس فقط في قرارات الجمعية العامة بل كذلك في قرارات مشابهة صدرت عن حركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي؟

إن تلك الأفعال تؤدي، لا محالة، إلى مقاومة عنيفة، قد يصفها البعض بأنها إرهاب، وندينها جميعا على أنها شر، أيا كان مرتكبوها، أو مكان ارتكابها أو دوافعها.

وبانهيار الفصل العنصري وانتهاء الحرب الباردة، وبدخولنا منطقة الشفق الذي يسبق غروب شمس الاستعمار، ينبغي العمل حثيثا على إحياء عملية السلام حتى يمكن إعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف إلى نصابها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وسوف تستمر غامبيا في مساندة الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الآن الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الإسلامي): إنني ممتن لمنحي شرف التكلم أمام الجمعية العامة مرة أخرى خلال الدورة الحالية.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط أطلقت منذ حوالي ست سنوات، بآمال وتوقعات كبيرة. وكان الهدف الرئيسي منها هو إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين والنزاع المتصل بها في الشرق الأوسط، الذي تركت آثاره الشعب الفلسطيني في حالة تمزق لا توصف قرابة نصف قرن. إن جزاء هذا الشعب على رغبته في أن يعيش حياة مستقلة، بالعمل الشاق والشرف، في أرضه، وتحت سيادته الذاتية، وكعضو فخور في المجتمع الدولي للأمم، كان هو الموت، والإعاقة، وهدم منازله، وتفشي البطالة، وانتهاك حقوقه المدنية والإنسانية، من جانب السلطات الإسرائيلية.

إن التوقيع على معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، والتوقيع في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، على الاتفاق المؤقت، كانا خطوتين من الخطوات الإيجابية القلائل، التي عادت بعدها عملية السلام إلى حالة تكاد تكون هي التوقف. إن ما أدى إلى هذا السيناريو المألوف جدا هو استئناف سلسلة أخرى من انتهاكات إسرائيل لعناصر شتى من اتفاقات السلام، وأفعال الاعتداء الصارخة المتجددة التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، خصوصا عقب تنصيب الحكومة الحالية في إسرائيل.

إن الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها الدورة الاستثنائية الطارئة الأخيرة للجمعية العامة - في ٢٥ نيسان/أبريل، و ١٥ تموز/يوليه، و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على التوالي - تناولت هذه الحالة وأدانت عدم امتثال حكومة إسرائيل لطلبات الجمعية المتكررة اتخاذ تدابير علاجية محددة. إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/581 المؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، يلقي ضوءا على الاعتداءات الإسرائيلية هذه، التي عاقت الاتجاه الإيجابي السابق وأدت إلى مأزق خطير، طال أمده، في عملية السلام.

إن الفلسطينيين، من جانبهم، واصلوا طبعا - وهذا حقهم الطبيعي - مقاومتهم اعتداءات السلطات الإسرائيلية. وفي الوقت نفسه أبدوا مقدرة مرموقة على الاضطلاع بمسؤوليات بناء الأمة، وهي مسؤوليات صادفتهم في طريقهم من خلال بعض الدروب التي فتحتها عملية السلام، على الرغم من جميع العقبات المتكررة التي وضعتها السلطات الإسرائيلية في طريقهم، لا سيما في جهودهم المبذولة لإعادة البناء وللتنمية.

ومن دواعي الارتياح أن الفلسطينيين يتلقون، في تلك الجهود، مساعدة من جانب أعضاء بالمجتمع الدولي، تعنيهم الحالة ويريدون الخير فيها، وهم يتمثلون في كثير من الحكومات الصديقة وعدة منظمات حكومية دولية وغير حكومية. إن تقرير الأمين العام يلقي بعض الضوء على هذه الناحية بقوله:

"ستواصل الأمم المتحدة دعم عملية السلام، على الصعيد السياسي ومن خلال تقديم المساعدة

الاقتصادية والاجتماعية إلى الشعب الفلسطيني التي ييسرها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة". (A/52/581، الفقرة ٩)

وفي السعي إلى تحقيق هذا القصد، لم يغب عن البال الدور المسعف الذي يلعبه المنسق الخاص للأمم المتحدة والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد بيتر هانسن، وأنتهز هذه الفرصة لأعرب - من خلالك يا سيدي - عن تقديرنا لعمله وعمل زملائه في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها التي ساندت، جماعة، الجهود التنموية التي يبذلها الشعب الفلسطيني في ظروف صعبة جدا. وفي هذا الصدد نشاطر تماما رأي الأمين العام القائل بأنه من الضروري في هذا الصدد أن يكفل للأونروا "أساس مالي سليم لتفادي الهبوط بمستوى الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين". (المرجع نفسه)

ونود أن ننقل عن طريقك، سيدي، إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، تأكيداتنا باستمرار دعمنا وتعاوننا في المهام الجليلة التي تضطلع بها وكالته في فلسطين رغم تناقص الموارد وفي وجه تقاعس إسرائيل عن التعاون معها. والواقع أن المساعدة الدولية الإنسانية والتقنية المطلوبة بشكل ملح للشعب الفلسطيني تعترضها عراقيل أيضا من جراء مسلك عدم التعاون الواضح من السلطات الإسرائيلية التي تواصل فرضها على سكان فلسطين اليوم نفس الشكليات البيروقراطية التقييدية التي وضعتها للتعامل مع الناس الذين كانوا يعيشون في ظل احتلالها العسكري في السنوات السابقة.

وفي كلمتي المتتاليتين أمام الجمعية العامة في العام الماضي والعام الذي قبله، ذكرت مرارا أن الممارسات التي هذا طابعها تشكل، على أحسن تقدير، تناقضا وعلى أسوأ تقدير انتهاكا خطيرا لروح التوفيق والتعاون التي يجب أن تتميز بها جميع التعاملات الراهنة والمستقبلة بين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية، في تنفيذ اتفاقات السلام. وتزداد أهمية هذا الأمر الآن بالنسبة لإقرار المصداقية والطابع العملي لاتفاقات السلام المبرمة من قبل، ولتوليد الثقة في المفاوضات بشأن اتفاقات مقبلة.

ونحن في منظمة المؤتمر الإسلامي كنا نفضل ألا تكون الصعوبات التي تحدثت عنها الآن سوى بقايا مهملة من الطريقة التي كان يعامل بها الفلسطينيون من قبل بدلا من أن تكون انعكاسا لسياسات إسرائيلية رسمية تمارس يوميا فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام. ولكن للأسف فإن الحقائق الكئيبة تتحدث عن نفسها. ولذا فالإشارة هنا تدل على أن ثمة حاجة ملحة لإحداث تغيير، وأن الآن هو وقت التغيير، فهو سيأتي بالسلام وبتحقيق مزايا من السلام لا حصر لها من أجل شعبي فلسطين وإسرائيل، لو أن إسرائيل نفذت اتفاقاتها بنفس الإخلاص والحماس اللذين نراهما من الفلسطينيين اليوم.

وأود في هذه المرحلة أن أشيد بسعادة السفير إبرا ديغوان كا ممثل السنغال ورئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لقيادته الذكية والدينامية لعمل اللجنة، وأن أذكر بالتعاون الوثيق والمثمر بين اللجنة ومنظمة المؤتمر الإسلامي دعما لعملية السلام في فلسطين. ومن أمثلة هذا التعاون ذلك المؤتمر المقترح عقده بشأن حقوق الفلسطينيين في بروكسل في شباط/فبراير ١٩٩٨ برعاية مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحديث بإيجاز عن اجتماع التنسيق السنوي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، المعقود في نيويورك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والذي أعاد تأكيد دعم المنظمة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وأعاد، في جملة أمور، تأكيد دعمه ومساندته لمواقف منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضاتها مع إسرائيل من أجل توطيد سلطتها في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، وطالب المجتمع الدولي بأن يجبر إسرائيل على وقف أنشطتها الاستعمارية وتدابيرها الرامية إلى تغيير الوضع السياسي والجغرافي والديمغرافي للقدس الشريف؛ وعلى التقيد بتنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة مع المنظمة؛ وعلى استئناف المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري من النقطة التي علقت عندها، ووفقا لأسس عملية السلام.

كذلك أعاد الاجتماع التأكيد على أن اعتماد وفد إسرائيل لدى الجمعية العامة لا ينطبق على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها

القدس الشريف، ودعا إلى أن تكون مشاركة الفلسطينيين في الأمم المتحدة متفقة مع الواقع الجديد وخاصة بعد توطيد السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد تأييد منظمة المؤتمر الإسلامي الكامل لاقتراح إعطاء فلسطين المركز والتسهيلات المتاحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يمكنها من القيام بدورها الكامل والفعال في عمل الأمم المتحدة، ويشمل ذلك وضع الوفد الفلسطيني بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في قاعة الجمعية العامة.

ولقد احتفلنا صباح أمس، هنا في الأمم المتحدة، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني باجتماع تقليدي احتفاء بالمناسبة. وكانت هناك رسالة من أميننا العام بين رسائل رؤساء الدول ورؤساء المنظمات الدولية التي وصلت من جميع أنحاء العالم. وكانت رسالة سلام ودعوة إلى تحكيم العقل ومناشدة لتقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني للمساعدة على تخفيف المعاناة التي ألحقتها به سنوات الاحتلال الطويلة وقهره وحرمانه من ممارسة حقوقه الإنسانية الوطنية. وأصبح من المتعين الآن على المجتمع الدولي - أي الدول الأعضاء الممثلة في هذه الهيئة - أن يتفاعل ويستجيب بالطريقة التي يقتضيها الوقت والساعة.

وختاما أود أن أذكر أن في عملية السلام الجارية الآن تكمن الفرصة لتوحيد الجهود من أجل تحقيق السلام والهدوء والتقدم لفلسطين ولإسرائيل ولبلدان الشرق الأوسط كافة ولغيرها، فجميعها تسعى إلى الاستفادة القصوى من التحول الإيجابي للأحداث، الذي طال انتظاره في تلك المنطقة المضطربة. فحري بأعضاء هذه المنظمة العالمية العظيمة أن يكفلوا عدم ضياع هذه الفرصة في الفترة المحدودة للغاية المتبقية من القرن العشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه سيبت في مشاريع القرارات A/52/L.49 إلى L.53، عصر يوم الأربعاء ٣ كانون الأول/ ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠